اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

دكـــاكـــين صـــيرفـــة

تمر بعض المصارف الخاصة حالياً بمخاض عسير يكمن في مدى امكانياتها لرفع رأسمالها الى الحدود التي حددها البنك المركزي العراقي خلال ثلاث سنوات ، حيث يحاول البعض لملمة امكانياته للوصول الى الحدود الدنيا من مراحل رفع رأسمالها ، ويرى الكثير منها انها غير مناسبة وغير مواتية ويتذرع البعض الاخر باسباب ينحي باللائمة على البنك المركزي العراقي من دون ذكر مبررات واقعية.

وما زال المشهد المصرفي بشقيه العام والخاص يعاني من اختلالات بنيوية بحاجة الى اعادة هيكلة في كثير من مسارات العمل ، فلا يمكن ان نرى مصارف أهلية لا تؤدي سوى ٩ خدمات ، فيما تتنافس المصارف الخاصة في بلدان العالم الاخر لتقديم ما يقرب من ٨٠ خدمة مصرفية ، وبعضها تحول الى مجرد دكاكين صيرفة بسيطة لا تؤدي دوراً مالياً واقتصادياً مهماً ، ما جعل كثيرا من الخبراء يطالبون بدمج العديد من المصارف نظراً لهذا التراجع في الاداء ، فما قيمة حوالي ٤٠ مصرفاً اهلياً لا تؤدي خدمات مصرفية يعتد بها ، في وقت أصبحت تستغيث من قلة الدعم الحكومي وعدم السماح لها بفتح خطابات الضمان وتحويل الاعتمادات المستندية لتمويل التجارة الخارجية ، وهي ما زالت تتكئ على امكانات متواضعة لا ترقى الى مستوى التعامل مع هكذا ادوار مصرفية ، وبودي ان أسأل هذه المصارف هل لديها مراسلون وخطوط ائتمان في دول الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية حتى يتسنى لها التعامل مع متطلبات التجارة الدولية في مناطق شتى من العالم، وهي لا تمتلك مراسلين في عمان وبيروت وبعض دول الخليج مثلاً ، لاسيما وان البعض من هذه المصارف تطلق على نفسها دولية .

ارى من الاجدى ان تتجه هذه المصارف الى ترميم بيتها الداخلي ورفع رأسمالها وعدم المبالغة بمخاطر الائتمان ، وتقديم الخدمات الاخرى المطلوبة ، بدلاً من المطالبة بمهمات لا تتناسب وقدراتها ، ذلك ان معطيات الواقع الحالي تتحدث عن هذه الامكانات المتواضعة ، في وقت نتطلع لان يتخذ البنك المركزي العراقي كسلطة رقابية وتفتيشية على المصارف عددا من الاجراءات الكفيلة بدمج بعض المصارف المتهالكة أو الغاء اجازاتها ، حيث نرى ومن خلال التجربة الحالية للمصارف ان العبرة ليست بعددها الذي أخذ يدنو من ٤٠ مصرفاً ، بقدر ما تؤديه هذه المصارف من خدمات تعكس مساهمتها الجادة في الاستثمار والتنمية فضلاً عن الخدمات المصرفية الاخرى المتعارف عليها .

وفي الوقت الذي نرى فيه اهمية تفعيل دور القطاع الخاص ولاسيما في المنظومة المصرفية ، وكنا الى وقت قريب نطالب بدعم حكومي للمصارف الخاصة وعدم التركيز على شقيقتها الحكومية ، نؤكد ان بعض هذه المصارف والتي بنيت اساساً على انها مصارف عوائل ، ما زالت بعيدة عن المساهمة الجادة والفعلية والعملية في تنشيط الاقتصاد الوطني .

فيما وصفتها جهات حكومية بالطبيعية

خبراء لـ (المدى) : قرار البنك المركزي برفع رأسمال المصارف وراء انخفاض مؤشر البورصة

□ بغداد / قيس عيدان

قرارات غير مدروسة تخفض بورصة بغداد

وصف رئيس هيئة الاوراق المالية عبد الرزاق السعدي اسباب انخفاض المؤشر العام لسوق العراق للاوراق المالية بالطبيعة جداً .

وقال السعدي لـ (المدى) : ان اسباب هذا الانخفاض هو نتيجة ترقب المستثمرين لجميع موازنة الشركات ونتيجة الانتخابات الخاصة بتلك الشركات حيث يوصي المستثمر باهمية اختيار اماكن الاستثمار من خلال مراقبة تلك الشركات ودراسة وضعه الحالي والمستقبلي مؤكداً ان هذه الحالة صحية وطبيعية جداً مبيناً ان هذه الحالة تبرز سنوياً منذ عام ١٩٩٢ وحتى الان ويحصل الانخفاض عادة في نهاية كل عام.

واضاف السعدي : ان السبب الثاني هو تذبذب قيمة الدينار العراقي امام الدولار مما جعل بعض اصحاب الاموال يتاجرون في اموالهم في عملية البيع والشراء وهذه ستزول في المرحلة القليلة القادمة .

من جانبه قال المدير التنفيذي لرابطة المصارف الخاصة عبد العزيز الحسون : ان الرابطة قد شخصت هذه الحالة منذ فترة طويلة جرى تنبيه القائمين في السوق والبنك المركزي على الانخفاض الذي سيحصل لمؤشر السوق عموماً نتيجة قرار البنك المركزي الخاص بزيادة رأس المال للمصارف الى حدود كبيرة .

واضاف الحسون : ان هذا القرار منع العديد من المساهمين المشاركة في زيادة رأس المال ، حيث نرى هناك عرضا كبيرا للاسهم المتداولة للبيع خصوصاً في القطاع المصرفي والذي يشكل نسبة ٩٠٪ من حجم التداول اليومي لجلسات سوق العراق للاوراق المالية والذي يصار الى خسارة وتراجع في سعر السهم الواحد.

بدوره قال الخبير الاقتصادي ثامر الهيمص : ان السبب الرئيس وراء انخفاض المؤشر العام لسوق العراق للاوراق المالية هو هيمنة القطاع المصرفي الخاص وهو صاحب الكتلة النقدية الاكبر في عملية شراء الدولار في المزاد اليومي التابع للبنك المركزي العراقي .واوضح الهيمص ان هذا المزاد شهد تذبذباً في سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار حيث يتعامل العديد من المستثمرين ومن غير العراقيين خصوصاً عبر هذه المصارف، والطلب اليومي الحالي للدولار يصل الى ٥٠٠ مليون دولار يومياً شراءً فيما يقوم البنك المركزي ببيع مبالغ محدودة لا تتجاوز ٣٠٠ مليون دولار في المزاد اليومي مما يتطلب وجود كتلة نقدية من العملة الصعبة، مما جعل العديد من المستثمرين يترقبون استقرار اسعار الصرف.

وارتفعت مبيعات البنك المركزي العراقي بمزاده لبيع وشراء العملات الاجنبية في ختام جلساته الاسبوعية، الخميس الماضي لتسجل مبلغ ٢٦٥ مليون دولار، مقابل ١٥٣ مليونا الجلسة السابقة، بسعر صرف اساسي ١١٦٦ دولارا مقابل كل دولار. وأوضحت النشرة التي صدرت عن البنك المركزي منها أن الحجم الكلي للطلب على الدولار بلغ ٢٦٥ مليونا و٥٥ الف دولار، غطاها البنك المركزي بسعر صرف اساسي بلغ ١١٦٦ دينارا مقابل كل دولار وكانت مبيعات الجلسة السابقة سجلت مبلغ ١٥٣ مليونا و٣٣٠ الف دولار. ياتي هذا بعد تراجع حاد لمبيعات الدولار في البنك المركزي في الرابع من نيسان الماضي بعد قراره تشديد شروط بيع العملة، لتصل الى اقل من نصف المتوسط الطبيعي لحاجة السوق اليومية الذي يتراوح بين ١٥٠ – ١٦٠ مليون دولار يوميا. وتعتبر مبيعات جلسة الخميس الماضي مرتفعة عن متوسط المبيعات الاعتيادية خلال السنوات القليلة الماضية، بعد ان تراجعت بشكل كبير منذ اوائل شباط الحالي، مقارنة مع نهاية العام ٢٠١١ وشهر كانون الثاني الماضي، والتي بلغ متوسطها نحو ٢٠٠ مليون للجلسة، بعد زيادة الطلب بشكل غير مسبوق، بسبب العقوبات المفروضة على ايران وسوريا وتراجع اسعار صرف التومان والليرة الى النصف. الامر الذي دعا البنك المركزي الى تشديد اجراءات بيع العملة الاجنبية ليشترط على البنوك الخاصة الافصاح عن زبائنها من طالبي الشراء، وعلى وفق التعليمات التي اعتمدها في الاول من شباط ٢٠١٢، والمتعلقة باستخدام الصك المصدق للزبون الواحد لأغراض تعريفية. ليعود المركزي ويشدد اجراءاته لبيع الحوالات الاسبوع الماضي، ويعلن عدم تلبيته لطلبات الشراء الا بوجود تحاسب ضريبي سنوي، ووثائق رسمية تثبت ان الاموال تتجه الى التجارة فعلا، ما رفع سعر صرف الدولار محليا بشكل مفاجيء ليصل الى ١٢٧٠ دينارا لكل دولار، بعد ان كان بسعر ١٢٤٠ دينارا لكل دولار.

شركة شل وتطوير حقل مجنون النفطي

□ ترجمة عبد الخالق علي

شركة شل تمضي قدما في محادثاتها بشأن التطوير النهائي لحقل مجنون العراقي، و يشكل الانتاج النفطي جزءا جوهريا من هذه المحادثات .

حقل مجنون هو احد الحقول الاربعة العملاقة في جنوب البلاد و التي تعتبر حيوية و مهمة في طموح العراق الى مضاعفة انتاجه من النفط و اعادته الى قمة المنتجين في العالم ، لكن يبدو ان هناك ازمة في الطريق .

في عام ٢٠٠٩ منح العراق عقود خدمات لشركات اجنبية وعدت برفع طاقته الانتاجية بحيث تتجاوز ١٢ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٧ ، الا ان هذا الهدف يبدو بعيد المنال و ذلك بسبب الاختناقات في البنى التحتية و القصور اللوجستي . بعد ان ادركت الشركات ذلك، فانها تكتب حاليا مسودة خطط التطوير النهائية التي من المفترض ان تبدأ العام القادم . يقول هانز نيكامب، نائب رئيس شركة شل الهولندية الملكية و رئيس فرع الشركة في العراق " نجري حاليا محادثات استطلاعية مع الحكومة العراقية من اجل القرار على افضل خطة تطوير لحقل مجنون. لكن يجب النظر الى المسألة من جانب السياق الاكبر الا و هو الانتاج الكلي الامثل للعراق . من جانب آخر أقر مسؤولون نفطيون عراقيون بحاجة البلاد الى السعي لزيادة الانتاج و اقترحوا الرقم ٨,٥ – ٩ مليون برميل في اليوم الواحد . يرى خبراء آخرون ان ٦ – ٧ مليون برميل يوميا بحلول نهاية العقد يعتبر رقما واقعيا في هذا البلد الذي دمرته الحروب، و هذا يستلزم ان يكون انتاج مجنون مليون برميل يوميا .

فازت شركة شل مع شريكها الاصغر حجما – شركة بتروناس الماليزية – بعقد حقل مجنون بعد ان وعدت برفع انتاجية الحقل غير المطور الى ١,٨ مليون برميل يوميا مقابل اجرة قيمتها ١,٣٩ دولار للبرميل الواحد. الطاقة الحالية للحقل تبلغ ٦٥ الف برميل في اليوم الواحد .

وثائق وزارة النفط تبين ان شركة شل قد فتحت المحادثات حول هدف الوصول الى مليون برميل يوميا من حقل مجنون كجزء من خطتها لتطوير الحقل . كما اقترحت الشركة – و هي الاولى التي تفتح محادثات مع وزارة النفط – تمديد الفترة الزمنية التي يصل انتاجها الى الذروة و المقرر ان يبدأ في ٢٠١٧ ، الى اكثر من عشرين عاما . هذه الارقام غير ثابتة ، يقول نيكامب " الامر يعتمد على ما يريده العراقيون من حقل مجنون . يمكن تطوير هذا الحقل بطرق مختلفة بمستويات ذروة و فترات مختلفة . ان ١,٨ مليون برميل التي اتفقنا عليها في العقد تعتبر مستوى ذروة حقيقية يمكننا تطويره و انتاجه .

يقول المدير التنفيذي للشركة ان حكومة بغداد تبذل ما بوسعها من اجل تذليل العقبات العديدة التي تواجه البنية التحتية ، الا ان الاختناقات في منظومة التصدير تخنق مكاسب الانتاج . يقول " هذا هو ما يقرر فعلا الطاقة الانتاجية " .

بعد شفائه من عقود الحروب و العقوبات الدولية، يعتبر العراق البلد الوحيد من بين البلدان المنتجة للنفط الذي يسعى الى زيادة تدفق النفط ، الا ان مستوى الروتين و بطء الاجراءات اللوجستية يفوق ما موجود في البلدان المنافسة في الاقليم . يقول نيكامب " الامور تستغرق وقتا طويلا في العراق سواء من حيث تاشيرة الدخول او الاجراءات الكمركية، فهذه الامور تستغرق ايام او اسبوعا على الاكثر في دول الاقليم، اما في العراق فان لدينا تجهيزات مرت عليها اشهر و لا زالت في الكمارك " .

الامر يحتاج الى ٥٠ مليار دولار لزيادة الطاقة الانتاجية لحقل مجنون الواقع على الحدود مع ايران . يقول نيكامب " هذه هي الايام الاولى ، نحن نتعلم كل يوم كيف نعمل بفاعلية في العراق. لكن الحق يقال ان العراق يعتبر بلدا جيدا للاستثمار، علينا ان نضمن استلام المدفوعات في اوقاتها، و هذا هو ما يقرر مدى ثقة المستثمرين و ديمومتها " .

النزاع المطول حول العقد قد تسبب في تاخير دفع الاقساط البالغة ٩٠٠ مليون دولار لشركة اكسون موبيل و شريكها شل و المتعلقة بحقل غرب القرنة . يقول مسؤولون نفطيون عراقيون ان هذا النزاع قد تم ايجاد حل له و قد استلمت الشركات كل مستحقاتها بالكامل، كما وقعت اكسون موبيل و بغداد اتفاقا نهائيا حول استلام الشركات حصصا عينية من النفط بدل المال مقابل عملها في حقل غرب القرنة .

يقول نيكامب ان مشروع شل لغاز الجنوب المشترك بكلفة ١٧ مليار دولار مع شركة غاز البصرة، يسير على ما يرام. لقد عبأت الشركة فريقا فنيا كبير الحجم و اعارت خبراء فنيين للحصول على وحدات مكثفة و تعمل بسرعة من اجل زيادة انتاجية الغاز .

في نفس الوقت فان شركة شل لا زالت لم تقرر ما اذا كانت ستشارك في الجولة الاستطلاعية في العراق نهاية الشهر الحالي ام لا . يقول نيكامب " سنقرر قريبا ما اذا كنا سنقدم عرضا ام لا" .

رغم ان الشركة قد ملأت يدها الان في ثلاثة مشاريع ضخمة يبلغ حجم الاستثمار فيها ١٠٠ مليار دولار، فانها لا زالت تنظر في فرص المستقبل . يقول نيكامب " نحن في العراق لنبقى الى وقت طويل – ربما يكون هناك المزيد من الغاز المتدفق . هناك المزيد مما يمكن ان نضيفه الى قيمة العراق و ان ندير اعمالا جيدة تساهم في اعادة بناء البلاد بضمنها خلق فرص عمل كبيرة .

عن : نيويورك تايمز

برلماني: الصناعة تعاني من تضخم في عدد العاملين

□ الحلة /اقبال محمد

اكد عضو اللجنة المالية في مجلس النواب هيثم الجبوري ان الصناعة الوطنية تعاني من تضخم في عدد العاملين و كساد كبير بسب الاستيراد العشوائي ورخص البضاعه المستورة .

وقال الجبوري لـ (المدى) : ان ما تحتاجه وزارة الصناعة من الايدي العاملة اقل مما هو موجود في المصانع لافتا الى وجود تخوف من الشركات الاستثمارية الراغبة بالاستثمار بسب الاعداد الكبيرة من الموظفين والعمال .واضاف الجبوري : نحتاج الى نهضة اقتصادية متكاملة تسير بخطوات سليمة في مجال الاصلاحات الصناعية والتجارية مبيناً وجود مسعى من قبل مجلس النواب في اقرار قانون البنى التحتية الذي يتضمن بناء ٦ الاف مدرسة خلال سنة وتعيين ١٢٠ الف معلم ومدرس وهذا العدد كاف لاستيعاب الخريجين كاشفاً عن وجود خطة لاستيعاب اعداد الخريجين.

الديوانية تطالب بتخصيص موازنة إضافية

□ الديوانية /المدى

طالب نائب عن محافظة الديوانية مجلس الوزراء بتخصيص ٢٠٠ مليار دينار كموازنة إضافية للمحافظة، معتبراً أن موازنة تنمية الأقاليم المخصصة للديوانية اعتمدت على النسب السكانية ولم تعتمد المحرومية. وقال عزيز شريف لـ"السومرية نيوز"، إن الديوانية تعد من أفقر المحافظات العراقية، ولا تمتلك أي مورد اقتصادي مستقل"، مبيناً أن "موازنة تنمية الأقاليم اعتمدت على النسبة السكانية ولم تعتمد على درجة المحرومية والفقر ما أدى إلى حرمان المحافظة من الميزانية التي تحتاجها".

واضاف شريف ان هذه الموازنة التكميلية ترصد لتنفيذ مشاريع تسهم بدعم الواقع الاقتصادي للمحافظة"، معتبراً أن المشاريع الإضافية ستسهم في تخفيف نسب البطالة والفقر في المحافظة وتوفر فرص عمل للعاطلين".

وتعد محافظة الديوانية من أفقر المحافظات العراقية وتبلغ نسبة الفقر فيها ٣٥٪ حسب إحصائيات رسمية.

يذكر أن موازنة الديوانية ضمن تنمية الأقاليم لعام ٢٠١٢ تبلغ نحو ٢١٠ مليارات دينار عراقي، وطالبت الحكومة المحلية بزيادة الميزانية لعدم قدرتها على الإيفاء بمتطلبات المحافظة الأساسية.

اللجنة الاقتصادية تعتزم عقد مؤتمر للنهوض بالمصارف الاهلية

□ بغداد /المدى

كشفت عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النائب في مجلس النواب نورة البجاري، عن نية لجنتها عقد مؤتمر خاص لأصحاب المصارف الأهلية لمعرفة معوقات عملهم وكيفية تطوير إمكانياتها.

وقالت البجاري بحسب(الوكالةالاخبارية للانباء): إن اللجنة الاقتصادية النيابية عزمت على عقد مؤتمر خاص بالمصارف يجمع رؤساء مجالس المصارف الأهلية للوقوف على أهم معوقات عمل المصارف الخاصة والبحث عن آلية لجعلها قادرة على المساهمة بالعملية الاستثمارية للبلد.

وأضافت: من الضروري العمل نحو تطوير قطاع المصارف في العراق لأنه قطاع مهم للعمليات الاستثمارية في البلد، مشيرة الى أن العملية الاستثمارية تحتاج لقطاع مصرفي رصين يعمل وفق التكنولوجيا المصرفية الحديثة.

في غضون ذلك أكد مدير عام مصرف الرافدين ضياء الخيون، أن استمرار بقاء العراق تحت طائلة البند السابع وتراكم الديون المالية الخارجية قيدت مشاركة المصرف مع البنوك العالمية، مشيراً الى وجود مشاركة وحيدة للمصرف مع مجموعة البنوك العربية الفرنسية بمبلغ مساهم (٣٠) مليون دولار.

وقال الخيون إن جميع المشاركات الخارجية لمصرف الرافدين انتهت تقريباً، عدا المشاركة الوحيدة مع مجموعة البنوك العربية الفرنسية في باريس بمساهمة (٣٠) مليون دولار، لافتاً الى وجود مشاركة أخرى مع البنك الإفريقي لكن باسهم مالية قليلة..

وأشار الخيون الى أن مصرف الرافدين لديه مساهمات فاعلة داخل البلد وبجميع المجالات والقطاعات سواء السياحية والتجارية والهندسية والبناء والسلف الشخصية وغيرها، إضافة الى وجود فروع خارجية للمصرف تتوزع في دولة (البحرين والإمارات ومصر والاردن واليمن) ايضاً لديها مساهمات واستثمارات هناك.

ويعد مصرف الرافدين احد المصارف العراقية الحكومية، حيث تأسس في بغداد عام ١٩٤١، كأول بنك عراقي تجاري و له (١٤٦) فرعا داخل العراق، وبعض الفروع الأخرى خارجه في كل من الأردن ومصر و الإمارات العربية المتحدة و لبنان و البحرين و اليمن.